

Entrepreneurship in Algeria, the outcome and prospects, Medea case study for the period 2008-2018.

المقاولاتية في الجزائر، الحصيلة والأفاق
دراسة حالة أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية للفترة بين 2008-
2018.

* قاضي عمر.

مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس - المدية.

Kadi.omar@univ-medea.dz

* سماي علي.

مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس - المدية.

smaiali2006@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2021/01/28 تاريخ القبول: 2022/10/05 تاريخ النشر على الانترنت: 2023 /06 /01

ABSTRACT: This study aims to identify the role that the support and accompanying agencies played in stimulating business in Algeria, and the descriptive and analytical approach was adopted in addition to some statistical methods in analyzing the data interspersed with the observation to support the interpretation of the results. , Of which the public banks are one of the parties, is the formula most resorted to by the young entrepreneur, and the results of the field study showed that public banks have greatly contributed to supporting and stimulating business enterprises in general, with 71.5% of the total financing granted by the support agencies in the state of Medea, Moreover, the banking density component is considered important in supporting businesses.

Keywords: Entrepreneurship, support and accompaniment devices, emerging institutions.

JEL: Classification: L 26.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي لعبته أجهزة الدعم والمرافقة، في تحفيز المقاولاتية بالجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لتحليلتها الملاحظة لدعم تفسير النتائج، ولقد أظهرت نتائج الدراسة بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف

الشباب المقاول وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولات بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، كما أن عنصر الكثافة البنكية يعتبر مهما في دعم المقاولاتية.

الكلمات الرئيسية: المقاولاتية، أجهزة الدعم والمرافقة، المؤسسات الناشئة.

1. مقدمة:

تلعب الدولة دورا أساسيا ومهما في خلق روح المقاولاتية لدى الأفراد، وذلك عبر تحفيز وتشجيع الأفراد الذين لديهم الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة لاستحداث مشاريع جديدة، ويتأتى ذلك عبر خلق البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة، وتدعيم وتطوير المناهج التعليمية الجامعية والمهنية لتطوير النشاط المقاولاتي، وفي هذا الصدد تم استحداث ما يسمى بأجهزة الدعم والمرافقة للشباب المقاول ذي المشاريع الصغيرة. تسعى هذه الأجهزة إلى توفير الدعم المالي، والتوجيه اللازم للمقاولين، وتذليل الصعوبات التي تعترض الشباب المقاول أصحاب الأفكار الجديدة، بغية تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع في شكل مؤسسات قائمة، من خلال توفير المناخ الاقتصادي والاستثماري الملائم والتركيز على تطوير واستحداث آليات التمويل والدعم الحكومية، وعلى تطوير النشاط المقاولاتي، ففي هذا الإطار ظهر ما يسمى بأجهزة الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع الصغيرة وتعتبر البنوك طرفا رئيسيا في هذه الآليات مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، هذه الهيئات تهدف إلى دعم وتوجيه المقاولين الشباب وتخفيف المشاكل التي تعترض أصحاب الأفكار الجديدة في سبيل تحويل أفكارهم إلى مشاريع قائمة، لكن وبالرغم من هذه الجهود والإمكانات الكبيرة التي وضعتها الدولة، بهدف تشجيع عملية خلق المؤسسات الجديدة مازالت النتائج المتحصل عليها لم تصب إلى الهدف المسطر.

1.1 الإشكالية.

قدمت العديد من أجهزة الدعم والمرافقة النتائج السنوية لنشاطها، التي سعت من خلالها إلى إبراز نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها من خلال نجاعة المشاريع التي مولتها، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات خاصة في السنوات القليلة الماضية، وظهرت أصوات تدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيتها وعلى ضوء المعطيات السابقة طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

لـ ما مدى مساهمة أجهزة الدعم والمرافقة في تحفيز المقاولاتية بالجزائر، على ضوء التمويل الممنوح والتحفيزات الجبائية المقدمة؟

2.1 الفرضيات.

ولتحليل الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات للجانب النظري وهي على النحو التالي:

✚ هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر تؤثر بشكل فعال في البروز المقاولاتي، حيث استخدمتها الدولة في تطبيق سياستها المتعلقة بدعم المقاولاتية، ودعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر فهي تعمل على دعم حاملي المشاريع وتذليل العراقيل والصعوبات التي تواجههم.

✚ مازالت الجزائر متأخرة في ميدان المقاولاتية، بالمقارنة مع بقية الدول رغم توفر أرضية مساعدة لبروز الفكر المقاولاتي.

✚ استحدثت الحكومة أجهزة وهيئات دعم مختلفة، مما أدى إلى تحفيز النشاط المقاولاتي بالجزائر والتي تعتبر البنوك العمومية ركيزة هامة فيها.

✚ ساهمت البنوك العمومية بصفة فعالة، في تمويل المشاريع المستحدثة من طرف الشباب المقاول عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة: (CNAC, ANGEM, ANADE).

2. إطار نظري حول المقاولاتية.

1.1. تعريف المقاولاتية لغة: هي كلمة انجليزية الأصل وقد ترجمة إلى الفرنسية بمصطلح "Entrepreneuriat" الذي يعني "حاول" أو "بدأ" وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة (بن زابر و عبد الوهاب، جوان 2017، صفحة 03).

- **التعريف الأول:** عرف "شومبيتر" (1950) المقاول بأنه: «ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فالرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو (بودية و براهمي ، 2017)، كما أن المقاول وفق "شومبيتر" هو: الفرد المبتكر والمبدع والمسير لجملة من الموارد، الذي يبحث عن فرصة الأعمال لغرض إنشاء المؤسسة لتحقيق الربح وتعظيم رأس المال» (Bouslikhane, 2011, p. 33).

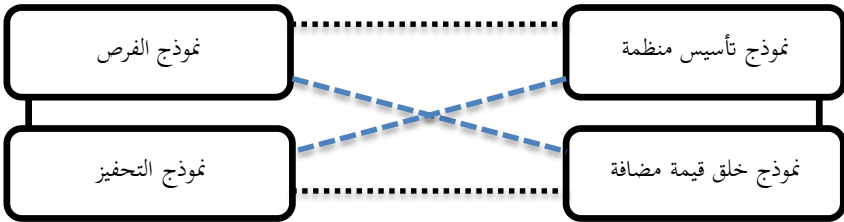
- **التعريف الثاني:** ينظر الاقتصادي "Keynes" للمقاول على أنه: «ذلك الفرد الذي يستخدم مقدار معين من الأموال بهدف تحقيق دخل غير مؤكد. وبالتالي فإن وجهة "كينز" فيما يخص المقاولاتية تتمحور

أساسا في عنصر عدم اليقين» (Velde, 2000, p. 07)، كما يتميز برؤية شاملة واضحة لكيفية تحقيق أهدافه (السكرانه، صفحة 26).

لا يختلف مفهوم المقاولاتية عن غيره من المفاهيم الاقتصادية والإدارية والتقليدية أو الحديثة التي تتفاوت الآراء والتعاريف حولها، إذ يمكننا القول بأن المقاولاتية تعتبر في الوقت الراهن من بين المجالات البحثية الهامة مما استوجب علينا جمع مجموعة من التعاريف المرتبطة بها، والتي تتفاوت بين الضيق والانتساع بغية توضيح هذا المفهوم ولقد تعددت التعاريف ذات الصلة بمفهوم المقاولاتية، إلا أنها متقاربة من حيث المعنى العام والمحتوى (صالح النجار و عبد الستار ، 2010، صفحة 29).

أما "Alain Fayol" فقد عرفها على أنها: حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخص تقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي حيث انطلق كل من: "Verstraete" و "Fayolle" من 4 نماذج والتي تعتبر بمثابة المراكز لتعريف المقاولاتية وهي: استغلال الفرص، إنشاء المنظمة، خلق القيمة، والتحفيز (Santos, 29/09/2014, p. 34).

الشكل رقم (1): نماذج المقاولاتية حسب Fayol.



La source: Léna SALEH, L'intention entrepreneuriale des étudiantes: cas du Liban, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, Institut D'administration Des Entreprises, l'Université de NANCY 2, 30 septembre 2011, p 37.

2.2. خصائص المقاولاتية.

هناك العديد من الخصائص التي تميز بين المقاول من جهة، وقطاع الأعمال الصغيرة من جهة أخرى تتمثل في الآتي (شارف و رمضاني، 2017، صفحة 239):

- **الإبداع:** يتركز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو توزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إليها، وتعمل إلى التوجه نحو العالمية.
- **إمكانية النمو:** هل الاعتماد على حجم الأعمال دليل على ضعف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية في إمكانية النمو أكثر من الأعمال الصغيرة وكذلك تتركز الإبداع بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية، فهي في الغالب محدودة في النمو.
- **الأهداف الاستراتيجية:** إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف حيث نراه أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، والمركز السوقي رغم أن المشروعات الصغيرة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

- بالإضافة إلى ما سبق فإن المقاولاتية تتميز أيضا بما يلي (شراح، يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، صفحة 126):

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية والمبادرة بالمقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة.
- تطور المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد بالتطورات الاقتصادية بسبب تأثير العولمة.
- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء الاستهلاك المحلي أو التصدير.

3. تحليل حصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة النشاط المقاوالاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.

1.3. دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية فرع المدية للفترة 2008-2018.

جاءت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، من خلال التفكير في إنشاء هيكل جديد بإمكانه استيعاب آمال وتطلعات الشباب ذوي الشهادات الجامعية؛ لهذا فإن جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، يركز على الطريقة الاقتصادية في معالجته البطالة، والذي يهدف إلى تشجيع أنشطة الإنتاج والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع، ولتعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية في تمويل مشاريع الشباب المقاوالاتية بولاية المدية، قمنا بدراسة ميدانية للوكالة على مستوى ولاية المدية لتحليل الدور الذي تلعبه الوكالة في مجال التمويل وخلق المؤسسات الاستثمارية على مستوى ولاية المدية.

1.1.3. إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز "ANADE" بولاية المدية - حسب نوع التمويل.

قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، باستحداث صيغ تمويل مختلفة وضعتها في متناول الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، هذه الصيغ التمويلية تركز بالدرجة الأولى على هيكل التمويل الثنائي، من جهة وهو الذي يستند على طرفين مهمين وهما: الشاب المستثمر من جهة، وجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية من جهة أخرى، والنوع الثاني من التمويل الثاني يدعى بهيكل التمويل الثلاثي، الذي يستند هو الآخر على ثلاثة أطراف رئيسية بدأ بالبنك باعتباره الممول الرئيسي، والمستفيد وهو الشاب المستثمر وجهاز "ANADE" طرف ثالث، وهناك التمويل الذاتي القائم على المساهمة الكلية من طرف المقاوالات، كل هذا عجل بخلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو بدوره أدى إلى استحداث مناصب عمل جديدة على مستوى الولاية، وفق ما هو موضح فيما يلي:

**الجدول رقم 01: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية
المقاولاتية بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.**

	التمويل الذاتي			التمويل الثلاثي			التمويل الثنائي		
	الجنس		عدد المشاريع	الجنس		عدد المشاريع	الجنس		عدد المشاريع
	ذكر	أنثي		ذكر	أنثي		ذكر	أنثي	
إنشاء مشاريع	00	00	00	195	3863	4058	27	84	111
توسعة مشاريع	00	00	00	04	54	58	01	17	18
المجموع	00	00	00	199	3917	4116	28	101	129

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول 01 المتضمن تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية للفترة 2008-2018؛ حيث نلاحظ تباين في عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل؛ حيث لعبت البنوك العمومية دورا هام في تمويل المشاريع عبر قناة التمويل الثلاثي بـ 4058 مؤسسة منشأة؛ و 58 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، ومن جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار التمويل الثنائي 111 مؤسسة، و 18 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، كما أن الإحصائيات توضح أن التمويل الذاتي الذي تم استحداثه مؤخرا سنة 2018 لم يعرف إقبالا من طرف الشباب المقاول بولاية المدية.

كما أن الإحصائيات المقدمة توضح أن المقاولات النسوية، تعتبر محتشمة بالمقارنة مع شريحة الرجال حيث بلغت عدد المشاريع لفئة النساء 199 مشروعا، بالنسبة للتمويل الثلاثي و 28 مشروعا بالنسبة للتمويل الثنائي، وعلى النقيض من ذلك، بلغ عدد المشاريع الممولة بالنسبة لشريحة الذكور 3917 مشروعا في إطار التمويل الثلاثي و 101 مشروعا بالنسبة للتمويل الثلاثي.

ومن خلال تحليل هذه الإحصائيات، نجد أن البنوك العمومية ساهمت بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للشباب المقاول، حيث ساهمت بنسبة 96.96% من إجمالي المشاريع الممولة عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية، مقابل 3.03% بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل الجهاز خارج القنوات البنكية، كما أن عدم الإقبال على صيغة التمويل الذاتي راجع إلى كونها صيغة حديثة والنشأة بالمقارنة مع بقية الصيغ، بالإضافة إلى كونها تعتمد على التمويل الكامل 100% من قبل الشباب المقاول، وهي

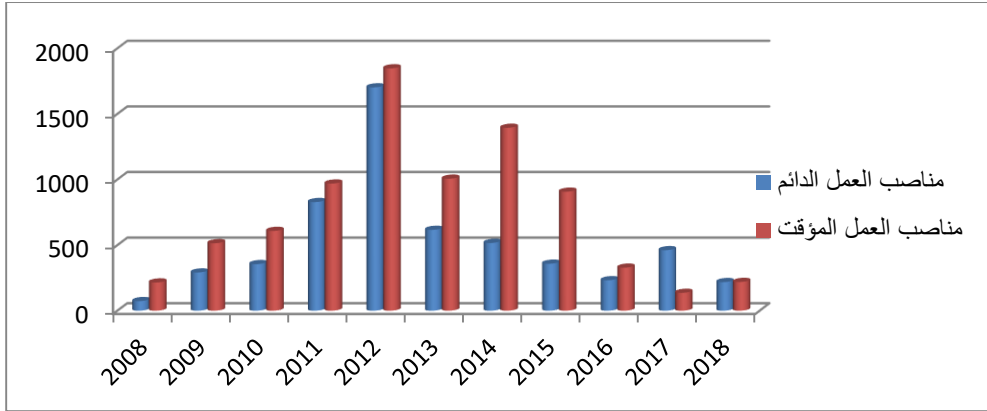
توفر فقط الامتيازات الضريبية والجمركية، هذه الامتيازات توفرها أيضا هيئات أخرى على الساحة الاقتصادية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، الأمر الذي يقودنا إلى طرح استفهام حول سبب استحداث صيغة التمويل الذاتي من قبل وكالة "ANADE" على الرغم من أن وكالة "ANDI"، تعمل بهذه الصيغة بشكل رئيسي.

كما أن سبب تراجع عدد المؤسسات التي استفادة من التمويل للتوسعة، راجع إلى أن الاستفادة من التوسعة للنشاط يشترط انتهاء مدة الإعفاء، أي أن تكون المؤسسة الاستثمارية قد نشطت لمدة تتجاوز 3 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 6 أشهر في المناطق الخاصة أو 10 سنوات في مناطق الجنوب كما تشترط أيضا تسديد 70% من قيمة القرض البنكي الممنوح، بالإضافة إلى شرط وجوب تسجيل نتائج إيجابية خلال المرحلة السابقة بالإضافة إلى مشكل عدم توفر العقار الصناعي، وندرة المناطق الصناعية في بعض بلديات ولاية المدية، كما تشترط تسديد كامل للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من تمويل ثلاثي إلى تمويل ثنائي.

2.1.3. تطور عدد المناصب المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف "ANADE" بولاية المدية.

سمحت المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية المدية، على اختلاف أنشطتها سواء كانت صناعية خدماتية، فلاحية، أو غيرها سمحت بتوفير العديد من مناصب الشغل على مستوى ولاية المدية، منها مناصب عمل مؤقتة وأخرى دائمة، وتزايدت هذه المناصب مع مرور الزمن، بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة خاصة وأن المؤسسات الناشطة في إطار التمويل الممنوح، من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تستفيد من العديد من الامتيازات القانونية فيما يخص توظيف العمال، وعليه سوف نعرض على كل هذه النقاط كما يلي:

الشكل رقم 02: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمدينة للفترة 2008-2018.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف جهاز ANADE - فرع المدينة.

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018 سمح إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدعم المالي، المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سمح بإنشاء العديد من مناصب العمل بولاية المدينة، سواء كانت هذه المناصب دائمة أو مستحدثة؛ حيث أنه ومع بداية سنة 2008 كان عدد مناصب العمل المؤقتة هو 215 منصبا مقابل 73 منصب دائم، لتبدأ في التزايد شيئا فشيئا إلى أن وصلت سنة 2011 حوالي 969 منصب عمل مؤقت مقابل 829 منصب عمل دائم، واستمر هذا الارتفاع مع مرور الزمن. لتشهد بعد ذلك نسبة 2012 طفرة في عدد مناصب العمل المستحدثة حيث بلغت سنة 2012 ما يقارب 1874 منصب عمل مؤقت وأزيد من 1702 منصب عمل دائم، هذا الارتفاع الملموس في عدد مناصب العمل جاء نتيجة، حراك اجتماعي قامت به فئة الشباب البطال في الجزائر بما عرف آنذاك بثورة القهوة والسكر، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى ضخ أموال لصندوق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وذلك لتلبية أكبر عدد من الملفات المودعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة، لكن مع بداية سنة 2014 ومع انخيار عائدات المحروقات، بدأت عدد المشاريع الممولة في الانخفاض مما أدى إلى تقليص عدد مناصب العمل المستحدثة لتصل في سنة 2018 إلى 219 منصب عمل مؤقت و218 منصب عمل دائم.

3.1.3. تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز "ANADE" حسب القطاعات بولاية المدية للفترة 2008-2018.

تعددت وتنوعت النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، من خلال الدراسة الميدانية التي أجريتها للمشاريع الممولة، من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمدية وجدنا أن هناك تنوع واضح في طبيعة نشاط المؤسسات المستحدثة، وذلك في المجالات التالية: المهن الحرة، الخدمات، الفلاحة، نقل المسافرين، نقل البضائع، الصناعة، وأشغال البناء، كل ذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 02: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل "ANADE" حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.

السنوات	الخدمات	الحرف	نقل المسافرين	الفلاحة	نقل البضائع	الصناعة	أشغال البناء	المهن الحرة
2008	29	07	0	21	0	06	14	0
2009	68	29	2	79	33	23	40	06
2010	61	27	01	92	107	21	33	09
2011	119	35	28	174	399	39	21	10
2012	282	51	13	156	421	44	21	14
2013	207	48	16	229	58	35	10	16
2014	167	41	03	196	08	37	12	26
2015	55	25	00	181	01	16	16	39
2016	24	07	00	43	00	15	08	07
2017	07	08	00	19	00	02	05	06
2018	28	04	00	13	00	11	11	08
مجموع	1047	282	63	1203	1027	249	191	141

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف جهاز "ANADE" بالمدية.

من خلال الإحصائيات السابقة، تبرز والتي توضح يبرز طبيعة الأنشطة الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018؛ نلاحظ أن أكبر قطاع استفاد من التمويل كان قطاع الفلاحة بـ 1203 مشروعا، يليها قطاع الخدمات بـ 1047 مشروعا، وقطاع نقل البضائع بـ 1027 مشروعا؛ حيث أنه إلى غاية سنة 2013 كان عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز ANADE، يتزايد بشكل مطرد حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في قطاع الصناعة 35 مشروعا وقطاع الفلاحة 229 مشروعا أما قطاع نقل المسافرين والمهن الحرة 16 مشروعا.

مع بداية سنة 2014 تم التقليل في حجم القروض الممنوحة من قبل جهاز "ANADE"؛ حيث لم يتم تمويل أي مشروع في قطاع نقل المسافرين وقطاع نقل البضائع، على مدار 3 سنوات إلى غاية 2018 واستمر التمويل بشكل محتشم في بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات والبناء بـ: 13، 11، 28، 11 على التوالي.

وعند تحليل هذه الإحصائيات نستنتج أنه خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2013 كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل الممنوح من قبل جهاز "ANADE" في تزايد، وهذا راجع لفترة البحوث المالية، التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد حلول سنة 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض وهو ما أثر على عدد المستفيدة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في كل الولايات بما فيها ولاية المدية، وذلك في شتي القطاعات حيث أن عدد المشاريع، التي استفادة من التمويل بولاية المدية في قطاع نقل البضائع ونقل المسافرين سنة 2015-2016-2017-2018 بـ 00 مشروع على التوالي، قطاع الصناعة بدوره تأثر بأزمة الربيع وانخفض عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من التمويل بولاية المدية، إلى ما يقارب 02 و 11 مشروعا فقط على التوالي، وبالمرور على قطاع الخدمات فإن الإحصائيات السابقة تبرز أنه هو الآخر تأثر حيث تقلصت عدد المشاريع الممولة من 167 مشروعا سنة 2014، ثم 07 مشاريع سنة 2017، وصولا إلى 28 مشروعا فقط سنة 2018، هذا الانخفاض شمل أيضا عدد من القطاعات الأخرى بما فيها قطاع الحرف والمهن الحرة التي اكتفت بـ 12 مشروعا ممولا فقط في كلا القطاعين سنة 2018.

2.3. حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع الدية للفترة 2008-2018.

إن الملاحظ للتحويلات الاقتصادية التي عرفتها دول العالم — خاصة أواخر القرن الماضي — يلاحظ أن هناك توجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قياسا لما لها من دور استثماري وتنموي راجع لتكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع، بالإضافة إلى قدرتها على استيعاب وتشغيل نسبة هامة من اليد العاملة وعليه سوف نحاول في هذا المطلب، استعراض وتحليل حصيلة نشاط جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018.

1.2.3. تطور حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز "ANGEM" بولاية المدية - حسب نوع التمويل -.

على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على صيغتين من التمويل (التمويل الثلاثي وتمويل شراء مواد أولية)؛ حيث أنه منذ انطلقت الوكالة في النشاط سنة 2006 ومنذ ذلك مولت عدة مشاريع وقدمت قروضا مختلفة، وساعدت في إنشاء مؤسسات مصغرة، وهو ما تؤكد حصيلتها لغاية 2018 الموضحة في الجدول التالية:

الجدول رقم 3: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

	توزيع المؤسسات الممولة حسب الجنس		
	عدد المشاريع المشاريع	الجنس	
		ذكر	أنثى
2008	1	12	13
2009	7	64	71
2010	5	53	58
2011	10	33	43
2012	17	124	141
2013	11	229	240
2014	11	510	521
2015	12	291	303
2016	09	55	64
2017	3	10	13
2018	6	31	37
المجموع	92	1412	1504

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف وكالة ANGEM - فرع ولاية المدية.

من خلال تحليل الإحصائيات الموضحة في الجدول 03 المتضمن حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - فرع المدية للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2018 نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011، كان عدد المشاريع التي استفادت من التمويل كان متقاربا من حيث العدد ما بين 13 مشروعا سنة 2008 إلى 43 مشروعا سنة 2011 وتفسير ذلك كونه أن الجهاز كان حديث النشأة، لم يمر على وجوده سوى سنتين، ولم يكن معروفا من قبل الشباب المقاول، لكن مع بداية سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 تضاعف عدد المشاريع المستفيدة من التمويل حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2014 ما يقارب 521 مشروعا، وهذه الفترة تتزامن مع

البجوحة المالية التي كانت تمر بها الخزينة العمومية؛ مما منح أجهزة الدعم الحكومي ملاءة مالية سمحت بمنح قروض بشكل واسع، ليستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2016؛ حيث بدأ عدد المستفيدة من التمويل في الانخفاض بشكل متسارع ليبلغ سنة 2016 حوالي 64 مشروعا، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2018؛ حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 37 مشروعا، وتفسير هذا الانخفاض يعزى إلى انهيار عائدات النفط بداية سنة 2015 مما أدى إلى تقليص حجم القروض الممنوحة من قبل الجهاز.

من جهة أخرى نلاحظ أن أغلب المقاولين المستفيدين من التمويل الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هم من فئة الذكور بـ 1412 مشروعا إلى غاية 2018، وبالمقابل بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة الإناث بـ 92 مشروعا فقط، هذه النتائج توضح لنا أن حجم المقاولات النسوية يعتبر ضئيلا بالمقارنة مع عدد المشاريع الممولة من فئة الرجال وتفسير ذلك راجع إلى طبيعة البيئة الداخلية والخارجية للأعمال في الجزائر حيث تنحصر أغلب النشاطات النسوية في بعض القطاعات (الخدمات، الحرف، التجارة...) بينما تحتكر فئة الذكور أغلب النشاطات التي تتطلب جهد بدني مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصناعة...، كما أن هذا التباين مرده إلى أن الفكر المقاولاتي المنتشرة بكثرة لدى الذكور على عكس فئة النساء وذلك راجع إلى العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمع الجزائري.

2.2.3. تطور حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف جهاز "ANGEM" بولاية المدية للفترة ما بين 2008 و2018.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المتعلقة بحجم مناصب الشغل هي أرقام جزافية تضعها الوكالة وتعتمد في ذلك على طبيعة المشاريع الممنوحة؛ لأن أغلبية السلفات موجهة لاقتناء المواد الأولية ولا يظهر في شروط الحصول على هذه الأخيرة مدى التزام المستفيد بالتصريحات لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد جاء تطور حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، وأثرها في التشغيل بولاية المدية للفترة الممتدة ما بين 2008-2018.

**الجدول رقم 04: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر بالمدينة للفترة 2008-2018.**

عدد المناصب المستحدثة في إطار التمويل الممنوح من قبل ANGEM (التمويل الثلاثي + تمويل شراء مواد أولية)											
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرجال	24	128	106	66	248	458	1020	582	110	20	62
النساء	2	14	10	20	34	22	22	24	18	6	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من وكالة ANGEM - فرع ولاية المدينة.

يبين الجدول 04 توزيع عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدينة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 وسنة 2018؛ حيث تتوازي هذه الإحصائيات مع تطور عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز "ANGEM"؛ حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 إلى سنة 2011 بلغ 324 منصبا شغل لفئة الرجال يقابلها 46 منصبا لفئة النساء، ومع ارتفاع عدد المشاريع الممولة تضاعف معه عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2012 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة 2308 منصبا عمل لفئة الرجال، يقابله 102 منصب عمل لفئة النساء.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018، انخفض عدد مناصب الشغل المستحدثة بالتوازي مع انخفاض عدد المشاريع الممولة؛ حيث تراجع عدد المناصب في فئة الرجال إلى 192 مشروعا فقط، بينما بلغ عدد المشاريع بالنسبة لفئة النساء 36 مشروعا.

3.2.3. تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز "ANGEM" حسب القطاعات بولاية المدينة للفترة 2008-2018.

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات وتتنوع هذه الأنشطة ما بين أنشطة الخدمات والحرف والفلاحة، إضافة إلى كل من قطاع الصيد البحري وقطاع الصناعة وأشغال البناء والتجارة، واختلفت أنواع القروض الموجهة لدعم الشباب المستثمر في قطاعات النشاط هذه بين قروض موجهة لشراء مواد أولية وقروض ضمن تمويل ثلاثي، وسوف نستعرض حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط بولاية المدينة وفق الجدول الموالي:

**الجدول رقم 05: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل "ANGEM" حسب القطاعات بولاية
المدينة 2008-2018.**

السنوات	الخدمات	الحرف	الفلاحة	الصيد البحري	الصناعة	أشغال البناء	التجارة
2008	10	00	00	00	02	01	00
2009	33	01	22	00	09	06	00
2010	16	00	30	00	09	03	00
2011	14	01	20	00	07	01	00
2012	84	00	24	00	13	20	00
2013	196	01	12	00	12	14	5
2014	453	0	13	0	9	35	11
2015	243	1	4	0	7	23	25
2016	42	1	4	0	8	2	7
2017	6	0	3	0	0	2	2
2018	11	1	12	1	5	5	2
مجموع	1108	06	132	01	76	107	50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من وكالة ANGEM - فرع ولاية المدينة.

يبين الجدول 05 حصيلة توزيع المشاريع الممولة، من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدينة للفترة بين 2008-2018 حسب قطاعات النشاط؛ حيث نال قطاع الخدمات أكبر حصة من المشاريع الممولة بـ 1108 مشروع، يليه كل من قطاع الفلاحة وأشغال البناء بـ 132 و 107 مشروعا على التوالي بينما بلغت حصيلة المشاريع الممولة في قطاع الصناعة والتجارة بـ 76 و 50 مشروعا على التوالي، وأقل حصيلة مشاريع ممولة كانت في قطاع الحرف بـ 6 مشاريع وقطاع الصيد البحري (تربية المائيات) بـ 1 مشروعا.

وعند تفسير هذه النتائج نجد أن قطاع الخدمات، نال أكبر حصة من المشاريع الممولة ذلك لكونه قطاع لا يتطلب رأس مال كبير وهذا ما يتوافق مع سقف التمويل الممنوح، من قبل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المحدد بـ 100.000 دج بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، و 1.000.000 دج بالنسبة للتمويل الثلاثي على عكس قطاع الصناعة والفلاحة وأشغال البناء التي تتطلب رأس مال يفوق 1.000.000 دج، بينما سجل قطاع الحرف والصيد البحري (تربية المائيات) أقل نسبة من مشاريع الممولة لكون أن الشباب المقاول الذي ينشط في هذه القطاعات، قليل العدد.

3.3. دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" فرع ولاية المدية للفترة 2008-2018.

إن الملاحظ لمهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"، ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" يجد أن هناك تشابه للإجراءات والشروط بين هاتين الهيئتين؛ حيث تبين المقارنة أن الاختلاف البسيط يتمثل في شرط السن، حيث يتقاطع الصندوق والوكالة في الفئة العمرية ما بين 30 و35 سنة ومحدودية صيغة التمويل في الصندوق بالنسبة للتمويل الثلاثي، وسنحاول في هذا المطلب تناول حصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية خلال الفترة 2008 و2018.

1.3.3. إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز "CNAC" بولاية المدية - حسب نوع التمويل.

ضمن مزيج مكون من تمويل ثلاثي وذاتي يبرز، هيكل التمويل المقدم للشباب حاملي الأفكار الاستثمارية على مستوى ولاية المدية، والذي يختلف من حيث المضمون والشروط وللتعرف على نوع التمويل الأكثر طلبا من طرف الشباب القاطنين بالولاية، والأسباب التي أدت إلى ذلك سوف نستعرض الإحصائيات التالية:

الجدول رقم 06: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

	التمويل الذاتي			التمويل الثلاثي			التمويل الثنائي
	الجنس		عدد المشاريع	الجنس		عدد المشاريع	هذه الصيغة لا تدخل ضمن إطار الهيكل التمويلي لجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"
	أنثى	ذكر		أنثى	ذكر		
إنشاء مشاريع	00	00	00	95	2585	2680	
توسعة مشاريع	00	00	00	00	00	00	
المجموع	00	00	00	95	2585	2680	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - فرع ولاية المدية

من خلال استقراء النتائج الموضحة في الجدول 06 نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية المدية، يعتمد على البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المستحدثة عبر قناة التمويل الثلاثي؛ حيث

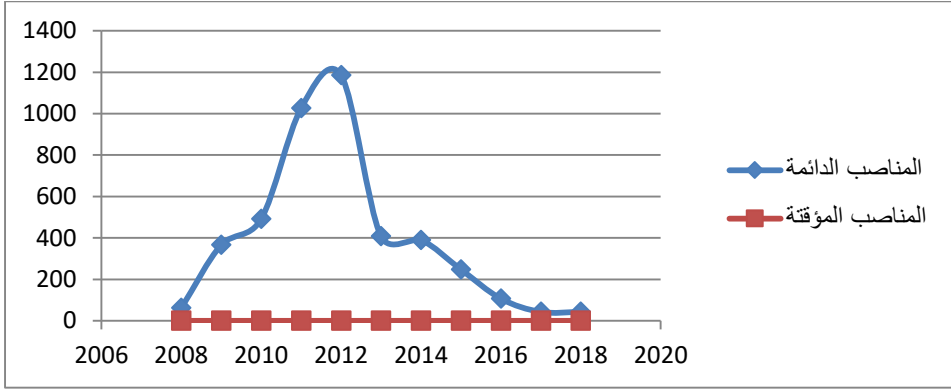
بلغ عدد المؤسسات الممولة 2680 مؤسسة موزعة بين 2585 مؤسسة من فئة الذكور و 2585 من فئة الإناث بينما لم يسجل تمويل أي مشروع ضمن صيغة التمويل الذاتي، ومن جهة أخرى يمكننا ملاحظة أن كل التمويل المقدم كان موجها لإنشاء مؤسسات وليس التوسعة.

وتفسير هذه الإحصائيات يقودنا إلى أن اقتصار التمويل الممنوح، من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية على صيغة التمويل الثلاثي، راجع إلى كون أن صيغة التمويل الذاتي تعتبر حديثة النشأة (يوليو سنة 2018) مقارنة مع بقية الصيغ، وهذه الملاحظة سجلناها أيضا في حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وبالتالي مازالت هذه الصيغة مجهولة إلى حد معين بالنسبة للشباب المقاول، ومن جهة أخرى هذه الصيغة، تعتبر جوهر آلية عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، كما أن تمويل الصندوق لعملية إنشاء المؤسسات فقط، دون التوسعة يوعز إلى أن أغلب المشاريع المستفيدة من التمويل كانت تتعلق بقطاع النقل (نقل المسافرين، نقل البضائع)، وهذه المشاريع غير معنية بالتوسعة، كما أعلمنا المكلف بتسيير الصندوق، أنه إلى غاية الآن لم يتم إيداع ملف طلب توسعة من قبل الشباب المستفيد من تمويل الإنشاء.

2.3.3. تطور عدد المناصب المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف فرع "CNAC" بولاية المدية خلال الفترة 2008-2018.

وفرت المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية المدية، على اختلاف أنشطتها سواء كانت صناعية خدماتية فلاحية أو غيرها، العديد من مناصب الشغل-مؤقتة ودائمة- على مستوى ولاية المدية، وتزايدت هذه المناصب مع مرور الزمن، بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة خاصة وأن المؤسسات الناشئة في إطار التمويل الممنوح، من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تستفيد من العديد من الامتيازات القانونية فيما يخص توظيف العمال، وعليه سوف نعرض على كل هذه النقاط كما يلي:

الشكل رقم 02: تطور حصيلة مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة 2008-2018.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف جهاز CNAC، فرع المدية.

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018 سمح إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار الدعم المالي، المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإنشاء العديد من مناصب العمل الدائمة بولاية المدية؛ حيث أنه ومع بداية سنة 2008 كانت عدد مناصب العمل الدائمة هي 62 منصبا، لتبدأ في التزايد شيئا فشيئا، إلى أن وصلت سنة 2011 حوالي 1026 منصب عمل دائما، واستمر هذا الارتفاع مع مرور الزمن؛ لتشهد بعد ذلك نسبة 2012 طفرة في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغت سنة 2012 ما يقارب 1185 منصب عمل دائم هذا الارتفاع الملموس في عدد مناصب العمل جاء نتيجة، حراك اجتماعي قامت به فئة الشباب البطال في الجزائر بما عرف آنذاك بثورة القهوة والسكر، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى ضخ أموال لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك لتلبية أكبر عدد من الملفات المودعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة، لكن مع بداية سنة 2014 ومع انهيار عائدات المحروقات، بدأت عدد المشاريع الممولة في الانخفاض مما أدى إلى تقليص عدد مناصب العمل المستحدثة لتصل في سنة 2018 إلى 44 منصب عمل دائما، كما أن الإحصائيات المقدمة توضح أن جل المناصب المستحدثة هي مناصب دائمة فقط.

3.3.3. تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل فرع "CNAC" حسب القطاعات بولاية المدية للفترة 2008-2018.

تباينت النشاطات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، من خلال الدراسة الميدانية التي أجريتها للمشاريع الممولة من طرف الصندوق بولاية المدية، وجدنا أن هناك تنوعا واضحا في طبيعة نشاط المؤسسات المستحدثة، وذلك في المجالات التالية: المهن الحرة، الخدمات، الفلاحة، نقل المسافرين، نقل البضائع، الصناعة وأشغال البناء كل ذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 21.3: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل فرع "CNAC" حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.

السنوات	الخدمات	النقل	الفلاحة	الري	الصناعة	أشغال البناء
2008	08	17	01	01	01	01
2009	29	112	07	01	08	05
2010	36	158	14	00	04	10
2011	32	488	26	00	07	14
2012	103	621	92	01	32	46
2013	63	113	65	01	13	25
2014	60	51	85	0	21	28
2015	49	05	64	0	15	18
2016	23	02	27	0	8	9
2017	7	0	18	0	2	2
2018	10	0	15	1	2	3
مجموع	420	1567	414	5	113	161

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - فرع ولاية المدية.

من خلال الإحصائيات التالية والتي توضح طبيعة الأنشطة الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018، نلاحظ أن أكبر قطاع استفاد من التمويل كان قطاع النقل بـ: 1567 مشروعا، يليها قطاع الخدمات بـ: 420 مشروعا، وقطاع الفلاحة بـ: 414 مشروعا؛ حيث أنه إلى غاية سنة 2012 كان عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز "CNAC" يتزايد بشكل مطرد، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في قطاع الصناعة 113 مشروعا، وقطاع الري 05 مشروع أما قطاع أشغال البناء فقد بلغ 161 مشروعا.

مع بداية سنة 2013 تم التقليل في حجم القروض الممنوحة من قبل جهاز CNAC؛ حيث لم يتم تمويل أية مشروع في قطاع نقل المسافرين وقطاع نقل البضائع، على مدار سنتين إلى غاية 2018 واستمر

التمويل بشكل محتشم في بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات والبناء ب: 15، 02، 10، 03، على التوالي.

وعند تحليل هذه الإحصائيات، نستنتج أنه خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2012 كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل الممنوح من قبل جهاز "CNAC" في تزايد، وهذا راجع لفترة البحوث المالية، التي عرفها الاقتصاد الجزائري إلا أنه مع أواخر سنة 2013، بدأت أسعار البترول في الانخفاض وهو ما أثر على عدد المستفيدة من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، في كل الولايات-بما فيها ولاية المدية- وذلك في شتي القطاعات، حيث أن عدد المشاريع التي استفادة من التمويل بولاية المدية في قطاع النقل والري سنة 2015-2016-2017-2018 بـ 07 و 01 مشروعا على التوالي، قطاع الصناعة بدوره تأثر بأزمة الربيع وانخفض عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من التمويل بولاية المدية إلى ما يقارب 02 و 02 مشروعا فقط على التوالي، وبالمرور على قطاع الخدمات فإن الإحصائيات السابقة، تبرز أنه هو الآخر تأثر حيث تقلصت عدد المشاريع الممولة من 60 مشروعا سنة 2014 ثم 07 مشاريع سنة 2017 وصولا إلى 10 مشاريع فقط سنة 2018.

4. خاتمة

ختاما نخلص مما سبق ذكره، إلى أن المقاولاتية في الجزائر قد قطعت شوطا معتبرا رغم أنها مازالت في بداياتها خاصة فيما يتعلق بعملية دعم المقاولاتية ومرافقة الشباب المقاول كونها حديثة النشأة، هذه الأخيرة التي تتركز في نشاطها على قنوات التمويل البنكي العمومي، وبغية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها، قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج والسياسات لدعم وترقية هذا القطاع، والتي حاولت إلقاء الضوء عليها وتقييمها لاستعراض النتائج والإنجازات المحققة، وكذا النقائص المسجلة، كل ذلك من أجل تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية الذي تضاعف في السنوات الأخيرة، بالرغم من وجود العديد من العراقيل التنظيمية والتشريعية والمالية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

- 1 - تطور مفهوم المقاولاتية مع مرور الزمن بدء بمفهوم تحقيق الربح وأخذ المخاطرة، مروراً بمفهوم الإبداع والابتكار، وكذا اقتناص الفرص واستغلالها، وصولاً إلى مفهوم إنشاء مؤسسة مصغرة؛ حيث اندرج تحت مفهوم المقاولاتية كل العناصر السابقة الذكر.
- 2 - تعمل أجهزة الدعم والمرافقة (ANADE, CNAC, ANGEM) مع البنوك العمومية من خلال تقديم الخدمات المالية (التمويل المتنوع وبالقدر الكافي، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية، ...).
- 3 - تمكنت هذه الأجهزة من توفير الدعم والمرافقة لشباب حاملي المشاريع، من خلال توفير الدعم المالي والجبائي بغية تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.
- 4 - لقد أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2008-2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاول، كما أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي الجهاز المسيطر من حيث عدد المشاريع الممولة طيلة هذه المدة بـ: 4116 مشروعاً، ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ: 2680 مشروعاً، ثم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ: 1504 مشروعاً.
- 5 - نسجل احتكار فئة الرجال وسيطرتها على النشاط المقاولاتي، ولكن ذلك لا يلغي النسبة المحترمة للمقاولات النسوية، التي سجلت ارتفاعاً محسوساً في السنوات القليلة الماضية، ويعزى سبب هذه النسبة المنخفضة بالمقارنة مع فئة الرجال إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع الجزائري من جهة، وطبيعة بعض الأنشطة المقاولاتية التي تتطلب الجهد البدني من جهة أخرى مثل: الفلاحة، الصناعة، نقل البضائع...

الإحالات والمراجع:

1-Bouslikhane. A, Création ENSEIGNEMENT DE L'ENTREPRENEURIAT: Pour Un Regard Paradigmatique Au Tour Du Processus Entrepreneurial, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy 2, France, (2011), P33.

2-Santos. L, Enseignement de L'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la Méthode des Cas, Thèse de doctorat en sciences de gestion. Ecole

Doctorale de sciences Juridiques, politiques Economiques et de Gestion, Université de Lorraine, 29/09/2014, P34.

3-Velde. F. v, L'entrepreneur chez Keynes, L'Harmattan, Paris, 2000, P07.

4- ب. خلف السكارنه، *الريادة وإدارة منظمات الأعمال* (الإصدار الطبعة الأولى)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، بدون سنة نشر، ص 22.

5- ت. الشمري، ر. شراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 126.

6- ع. شارف، ل رمضاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01 (العدد 03)، جامعة الأغواط، (سبتمبر، 2017)، ص 239.

7- ف. جمعه صالح النجار، م. علي عبد الستار، *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر، عمان (الأردن)، 2010، ص 29.

8- م. بن زاير، ع. بن زاير، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في تحفيز المقاولاتية- حالة ولاية بشار، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JEBF، جوان 2017، ص 03.

9- م. سكيينة بودية، ح. براهمي، أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية (العدد 02)، 2017، ص 227.

10- Léna SALEH, L'intention entrepreneuriale des étudiantes: cas du Liban, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, Institut D'administration Des Entreprises, l'Université de NANCY 2, 30 septembre 2011, p 37.